هل يمكن حماية فقراء العراق من الآثار السلبية لتحرير الاقتصاد والخصخصة؟

د. فلاح خلف الربيعي

تعود جذور الازمة البنيوية العميقة والشاملة التي يعيشها الاقتصاد العراقي حالياً إلى السياسات الاقتصادية للنظام المباد، فقد تجلت بوادر تلك الازمة بوضوح في بداية عقد الثمانينيات من العقد المنصرم، وبخاصة خلال الحرب العراقية - الايرانية، ثم استفحلت واتسعت مدياتها واتخذت بعداً كارثياً خلال سنوات عقد التسعينيات إلى يومنا هذا، فقد شهدت تلك المدة حربين مدمرتين هي حرب الخليج الثانية (١٧ / ١ - ٢٨ / ٢ / ١٩٩١) وحرب الخليج الثالثة (٢٠ / ٣ - ٩ / ٤ / ٢٠٠٣) واخيراً وليس آخراً احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣، وقد اسفر عن تلك الحروب تدمير شبه كامل لجهود التنمية، ورافقها حصار اقتصادي قاس ترك في الاقتصاد العراقي اثاراً ركودية وتضخمية طويلة الاجل. واعقبتها موجة من التدمير والنهب والحرق حاولت الاجهاز على ما تبقى من الانجاز التنموي، وكأن ما جرى ويجري حتى الآن هو تنفيذ منظم للرغبة السادية للطاغية "بتسليم العراق ارضاً خراباً".

وجاءت كل هذه التطورات لتترافق مع التحول الذي شهدته البيئة الاقتصادية الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانظمة اوروبا الشرقية، والتي اكسبت تيار العولمة زخماً اضافياً، وجعلها تكتسح وبقوة اكثر الاقتصادات انغلاقاً في العالم، كالاقتصاد الصيني، كما ادى هذا التحول إلى اختلال التوازنات السياسية الداخلية والدولية، التي اخذت تميل بقوة نحو التطور الرأسمالي.

ومن الطبيعي ان تلقي تطورات الوضع الدولي تلك، وتطورات الوضع المحلي، والآثار السلبية للفوضى التي رافقت ادارة الاحتلال، بكل ثقلهما على نهج التطور الاقتصادي، لتجعل هذا النهج يميل بقوة نحو التطور الرأسمالي بصورته الليبرالية، وفرضت هذا التحول مجموعة من الضغوط الاقتصادية من ابرزها:-

١-ضغط الازمة البنيوية، التي تفرض على صانعي السياسة الاقتصادية ضرورة الشروع باصلاحات اقتصادية تستند إلى ستراتيجية للتنمية تهدف إلى احداث تغيير البنية الاحادية للاقتصاد العراقي، وتقليص اعتماده الرئيس على العوائد النفطية، وتحديثه وتحقيق توزيع اكثر عدلاً للدخل والثروة، والعناية بالفئات الاجتماعية الاكثر تضرراً. على ان يشمل الاصلاح الاطر والتشريعات والآليات المنظمة للنشاط الاقتصادي في جوانبه السياسية والحقوقية والادارية والاقتصادية والمالية.

٢-ضغط المديونية الخارجية الثقيلة، ومتطلبات الدول والمؤسسات الدائنة، نادي باريس، تحديداً، وشروط اسقاط الديون، فضلاً عن ضغط مؤسسات التمويل الدولية وتحديداً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تطالب الحكومة بالالتزام بتحرير الاقتصاد وتطبيق المتطلبات المعيارية للتصحيح الهيكلي.

٣-ضغط المتطلبات التمويلية الهائلة لاعادة الاعمار في العراق، التي تفرض الاستعانة برؤوس الاموال الخارجية وتوفير شروط مناسبة لاجتذابها لتسهم في تطوير القاعدة الانتاجية وتحديث الاقتصاد الوطني.

وتصب هذه المجموعة من الضغوط باتجاه ربط عملية اعادة الاعمار في العراق باجراء عملية التصحيح الهيكلي، لتحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد يقوم على هيمنة الدول البيروقراطية الطفيلية، إلى اقتصاد يقوم على السوق الحر، وتأتي الخصخصة في مقدمة تلك الاجراءات، لكي تؤمن تحقيق عملية التضييق الجذري لدور الدولة الاقتصادي ولتعطي الاولوية للقطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات الاجنبية.

ونجد من ناحية اخرى ان معظم الدول النامية التي طبقت برامج الاصلاح الاقتصادي، وخلقت مناخاً مواتياً للقطاع الخاص لم تنجح في تحقيق نهضة انتاجية شاملة، بل واجهت نتائج مخيبة للتوقعات، يمكن ارجاعها إلى ما يأتي:

١-ان استثمارات القطاع الخاص لم تعوض الانخفاض في استثمار المجالات الانتاجية الذي كان يقوم بها القطاع العام، حيث تتركز معظم استثمارات القطاع الخاص في المجالات غير الانتاجية وبخاصة العقارية والتجارية والسياحية، باستثناء بعض الحالات التي نجح فيها القطاع الخاص بدخول مجالات انتاجية، في بعض الانشطة الزراعية، والصناعات الصغيرة.

٢-لم يحظ القطاع الصناعي بالتشجيع والتمويل الكافي، ولا يزال يواجه صعوبات عديدة خصوصاً في عملية تصدير انتاجه إلى الاسواق الاجنبية.

٣-لا يخصص القطاع الخاص نسباً مهمة من ارباحه لأجراء عمليات البحث والتطوير وتدريب القوى البشرية العاملة، وهما عنصران اساسيان في ارساء مقومات النهضة الانتاجية الشاملة.

٤-ان القطاع الخاص في معظم الدول النامية منفصل تماماً عن الجامعات ومعاهد التعليم العالي والتعليم المهني والتقني، في حين نجد ان القطاع التعليمي في الدول المتقدمة على صلة دائمة بشركات القطاع الخاص وباتحادات ارباب العمل القطاعية لتقديم خدماتها إلى هذا القطاع في مجال الابحاث والتطوير والخدمات المختبرية لمراقبة وتحسين جودة الانتاجية.

ان هذه الاسباب تشير إلى فقدان تلك البلدان للمعادلة التنموية الناجحة، وهذا الامر يفرض عليها وضع استراتيجية للخصخصة في اطار اقامة مثل هذه المعادلة، بحيث لا تكون الخصخصة غاية بذاتها، بل وسيلة من بين وسائل عدة لتنشيط الوضع الاقتصادي.

والاطار الصالح لمعالجة الآثار السلبية للخصخصة، ينبغي ان لا يقوم على تعزيز شبكات الامان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات التأمين التي تخفف من حدة الفقر فحسب، بل يجب ان يقوم على وضع عمليات التخصيص ضمن نظام متكامل لتنشيط الوضع الاقتصادي من جميع جوانبه، بالاضافة إلى وضع الآليات التي تهدف إلى تمويل اعادة تأهيل اليد العاملة الفائضة من ايرادات الخصخصة نفسها وتحويل هذه اليد العاملة العاطلة إلى منتجة من خلال اقامة منشآت جديدة مع الشركات المخصخصة.

والسؤال الذي يرد هنا هو "هل ان شبكات الضمان الاجتماعي "Social Safety Nets" مؤهلة لاستيعاب الآثار السلبية للخصخصة وتحرير الاقتصاد؟

هنا لا بد من الاشارة إلى ان الفلسفة الكامنة وراء انشاء الصناديق الاجتماعية، قد تولدت عن الايمان بضرورة محاربة النتائج المترتبة على الفقر من خلال تقديم التسليفات متناهية الصغر للفقراء، واعادة التأهيل المهني، ومن خلال انشاء المشاريع المحلية الطابع التي تفيد الفئات الفقيرة من المجتمع. وهذا النوع من الصناديق لم يرسم اساساً لمعالجة الآثار السلبية للخصخصة، بل هدفها الرئيس هو محاربة الفقر. ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار الصناديق الاجتماعية إطاراً صالحاً لتجنب آثار البطالة التي يمكن ان تنتج عن عمليات الخصخصة، فلا ينبغي ان نقبل بهذا النوع من المعالجة، لانها تستند إلى منطق يفترض بشكل ضمني، ان الخصخصة تؤدي حتماً إلى وقوع فائض الموظفين والعمال، الذين يطردون من وظائفهم؛ وبالتالي يصبح الحل الوحيد احالتهم إلى شبكات الضمان الاجتماعي او اية هيئة اخرى من هيئات المجتمع المدني. فالحقيقة ان التخطيط لعمليات الخصخصة يجب ان يتضمن سلسلة من الاجراءات التي تحول دون احالة هذا الفائض من العاملين إلى شبكات الضمان الاجتماعي. ويمكن هنا ان نسرد بعضاً من هذه الاجراءات:

١-يتطلب وضع خطة لتوفير شبكات الضمان الاجتماعي للعراقيين الذين تدهور مستوى معيشتهم إلى درجات متدنية، من خلال استحداث بند في الميزانية العامة ترصد فيه المبالغ الكافية لدعم الفقراء والمعوزين، فلا ضمان من غير مبالغ تخصصها الدولة في ميزانيتها للمعوزين والمحتاجين.

٢-حتى تضمن الدولة وصول اعانات الضمان إلى مستحقيها، ولكي لا تتحول الدولة إلى معيل لهؤلاء من دون غيرهم، لا بد من انشاء سوق للعمل يتضمن احصائيات دقيقة عن العاطلين او العاملين جزئياً وعن ممتلكاتهم حتى يمكن تخصيص مبالغ معقولة لهم وفق قانون جديد للضمان الاجتماعي يفترض ان يشرع بالتوافق مع انشاء جهاز فعال لتولي هذه المهمة المعقدة. فضلاً عن اهمية التأكيد على بناء شبكة الضمان الاجتماعي وتقديم الاعانات المالية في حالات البطالة والعجز عن العمل والشيخوخة بما يؤمن حداً ادنى معقولاً من الدخل يسمح بالارتقاء بنوعية الحياة في البلاد.

٣-ايجاد نظام فعال لتمويل هذه الصناديق كاستقطاع نسب معينة من الرواتب والاجور والارباح واشكال الدخل الاخرى تنظم بقانون، من خلال حجز جزء من اسهم المؤسسة المخصصة ووضعها في صندوق استثماري خاص يتملكه الموظفون والعمال الذين اخرجوا من عملهم، على ان يكون هناك شروط وقيود على المتاجرة بالاسهم المحجوزة لكي لا يقدم المستفيدون على بيع حيازتهم من الاسهم فوراً: فالهدف من هذا الاجراء هو تأمين سيل متواصل من الايراد لمن انقطع مصدر رزقه الاساسي هذا بالاضافة إلى تطبيق مبدأ العدالة بحيث لا يحرم العامل الذي خدم سنين طويلة في مؤسسة ما واضطر إلى تركها، من الارباح المستقبلية للمؤسسة بعد تخصيصها.

٤- دراسة امكانية تشجيع العاملين الفائضين على انشاء شركات موردة للسلع او قطع الغيار او التجهيزات أو الخدمات الأخرى التي تستخدمها المؤسسة المخصخصة، على أن تتعهد الإدارة الجديدة للمؤسسة المخصخصة، بجعل هذه الشركات الجديدة التي يقيمها العاملون الذين تم الاستغناء عن خدماتهم، تعمل كفروع ثانوية أو بعقود من الباطن.

٥- ينبغي أن تلتزم الشركة المخصصة بإقامة برامج للتدريب المهني وإعادة التأهيل للعمال الفائضين تسمح لهم بالدخول في حياة مهنية جديدة تؤمن لهم في الأقل نفس المدخول السابق لعملية الخصخصة.

٦- ضرورة المحافظة على نظام البطاقة التموينية وتحسين مكوناتها لأن الحصص الغذائية الموزعة في الوقت الحاضر تشكل شبكة معقولة لأمان الفقراء والمعوزين لحين بلوغ الوقت الملائم للاستغناء عن هذا النظام في المستقبل مع تحسن الأوضاع الاقتصادية.

٧- الارتقاء بالخدمات الاجتماعية، كالخدمات الصحية والتعليمية الأساسية مع ضرورة الحرص على تقديمها مجاناً، واعتبار التمتع بها حقاً شاملاً من حقوق المواطنة والإقامة على أرض العراق والمطالبة بإلغاء نظام التمويل الذاتي.

٨- معالجة أزمة السكن عبر الجمع بين مشاريع إسكانية تمولها الدولة للفئات الضعيفة الدخل وتيسير الإقراض العقاري للفئات المتوسطة الدخل.

٩- محاربة الفساد الإداري والمالي والاقتصادي الذي أصبح يشكل إلى جانب الإرهاب أخطر معوقات إعادة الإعمار، وتفعيل الإجراءات والقوانين الكفيلة بإيقاف تجاوزاته على الثروة العامة.

١٠- المطالبة بتعجيل صدور قانون جديد للتقاعد تحدد فيه الرواتب التقاعدية على أساس ٨٠٪ من معدلات الرواتب وفق درجاتها الحالية وعلى أساس شروط متساوية بين المتقاعدين وبين من سيحال على التقاعد، وإصدار تشريعات تسمح بإحالة من أكمل الخدمة القانونية من كبار السن الذين تزيد خدمتهم على ٢٥ عاماً بهدف فسح المجال للعناصر الشابة للدخول في الحياة العملية، وبخاصة من الخريجين.

١١- من الضرورة أن يسبق ويرافق التحرير الاقتصادي في أي قطاع، وضع تشريعات وضوابط منظمة للسوق وقوانين تضمن حقوق العاملين وحرية التنظيم المهني والنقابي وتحفظ حقوق المستهلكين وتضمن للأطراف المتعاقدة تطبيق شروط المنافسة، وتؤمن السيطرة النوعية على المنتجات والسلع المتداولة، إضافة إلى التاكيد على تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية للدولة في هذه العملية.

واخيراً، لابد من التأكيد على إصدار قانون عمل وقانون ضمان اجتماعي جديدين ليكونا بديلين عن القوانين النافذة بهذا الخصوص، بما في ذلك القرار ١٥٠ لسنة ١٩٨٧، إضافة إلى ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال العمل.

في الهم الاقتصادي

حسابا الحقل والبيدر

حسام الساموك

يمكنك ان تتلاعب بكل الالفاظ والتسميات والصفات إلا لغة الارقام وحدها التي لا يمكن ان تقبل المناورة او المزايدة او حتى التضليل، وحتى تلامذة المدارس الابتدائية يدركون جيداً ان واحداً زائد آخر لا يمكن ان يكونا اقل او حتى اكثر من رقم اثنين.

ومثل تلك المعادلة البسيطة، وربما الساذجة، تنطبق تماماً على ما يسعى بعض المعنيين في الحكومة، او حتى في البنك المركزي العراقي حين يوهمون مسؤوليهم ويضللون الآخرين بان التضخم النقدي مثلاً قد تراجع مما يعنى ان انفراجاً قريباً قد بدأ يلوح في الازمة الاقتصادية ومعاناة البلد من المشكلات المتفاقمة، حصل هذا منذ ستة اشهر حين اعلن البنك المركزي عن تراجع التضخم بما يزيد قليلاً على نسبة الثلاثة بالمائة، وحصل في الاسبوع الماضي حصراً عندما اعلنت جهة حكومية ان تراجعاً مماثلاً بنسبة اثنين وستة بالعشرة بالمئة قد تحقق ليشكل انجازاً محموداً في الحقل الاقتصادي.

ارجو ان لا يفهم من ذلك اننا ضد اعتماد التفاؤل وصولاً إلى تحقيق الافضل، بل لا بد ان نقر مسبقاً ان مسيرة الالف ميل تبدأ بخطوة، بل باول سنتمتر، لكن حساب الحقل لا يمكن ان يكون مطابقاً لحساب البيدر ومن يعتمد تحليل الواقع الاقتصادي ومعطياته لا بد ان ينطلق من واقع حركة السوق وتداولات الناس اليومية والتفصيلية معاً، فهل يمكن ان يحسب أي تراجع او تقدم في فعالية ما قبل ان تتابع تفاصيل تداولاتها ومقدار مؤشراتها في حركة الاسعار صعوداً او نزولاً.

ان اية مراقبة مسؤولة لحركة السوق اليومية، وما يجري من نمو متصاعد ومحموم في تعاطي الخدمات واتجاهات كل هذه العوامل تشير إلى ما اصاب شرائح متنوعة من الحرفيين وباعة المفرد والنزوع غير الواعي نحو مضاعفة المداخيل والموارد.

واذا ما تابعنا تلك التوجهات غير المنضبطة لانفاجأ البتة في تصاعد مؤشرات التضخم النقدي مما يظل معوقاً مباشراً لانسيابية الفعاليات الاقتصادية وعاملاً اساسياً للركود الاقتصادي وانكماش اليات التنمية والشلل التام في شتى مرافق الحياة اليومية.

ان ما يواجه تلك التوجهات المباشرة في تصاعد التضخم النقدي ان تنهض شتى المؤسسات البحثية ومراكز الدراسات والمؤسسات المعنية بمختلف مفردات نشاطاتنا الاقتصادية لتحديد مسارات خطط مسؤولة، وكفيلة بتفعيل السياسات المتنوعة بما ينعش برامج التنمية ويستقطب نزوع الشرائح المختلفة لتعزيز حركة السوق وفق المسارات السليمة دعماً لكل الفعاليات الاقتصادية. وبذلك نكون في غنى عن الاعلانات المصطنعة عن تراجع موهوم في نسب التضخم النقدي!

وسط الاعلان عن قرب وصول وجبة من الطائرات الزراعية

توقف عمليات الرش الجوي لخروج طائرتين زراعيتين من الخدمة

بغداد / رياض القره غولي

توقفت عمليات الرش الجوي في العراق باستخدام الطائرات الزراعية بعد خروج الطائرتين المتبقيتين لدى وزارة الزراعة من نوع هيلكوبتر (M12)من الخدمة لاسباب فنية من اصل اسطولها الجوي البالغ (٢٣) طائرة والذي طالته يد التدمير والتخريب بعد الحرب.

وعلى الرغم من الامكانيات الضعيفة المتاحة لديها استطاعت القيام بمهام الرش الجوي على مسؤولية طياريها الشخصية وبدافع وطني خروجاً على انظمة السلامة الجوية وانجزت مكافحة ٢٥٪ من عموم المساحة المخطط لها في المحافظات خلال عام ٢٠٠٤ بعد ان وفرت لها وزارة الزراعة المبيدات الزراعية واجهزة الرش الارضي والاشراف الميداني مجاناً.

وفي هذا السياق اعلنت وزارة الزراعة عن وصول طائرتين خلال الشهرين المقبلين من اصل ست طائرات زراعية كانت الوزارة قد تعاقدت على شرائها من احدى الشركات الاردنية خلال شهر تشرين الثاني من العام الماضي، وتشير التقارير إلى ان الشركة قد اخلت بالتزاماتها التعاقدية التي اشترطت توريد الوجبة الاولى من هذه الطائرات في مطلع شهر مايس من العام الحالي لغرض المباشرة بعمليات المكافحة الجوية والمحددة بين (٢٠ - ٢٥) نيسان من كل عام.

وقد حملت وزارة الزراعة الشركة الاردنية مسؤولية تأخير توريد هذه الطائرات مما أخر برامج وزارة الزراعة وخططها في مجال عمليات الرش الجوي لبساتين النخيل ضد حشرتي الدوباس والحميرة على النخيل وذبابة الياسمين البيضاء على الحمضيات، حيث طالب وزير الزراعة الدكتور علي حسين البهادلي باتخاذ الاجراءات القانونية ضد تلك الشركة في حينها وضمان حقوق الوزارة بسبب الخلل الذي اثار مشكلة كبيرة في هذا المجال...

وبحسب قول المدير العام للهيئة العامة لوقاية المزروعات حميد الشيخ ضاري فقد استطاعت وزارة الزراعة تهيئة المطارات وتوزيع المبيدات على اماكن المكافحة وتهيئة وسائط النقل الساندة وتحديد فرق العمل الميدانية وحماية المواقع المحددة للطائرات بالتعاون مع اجهزة وزارة الداخلية المختصة والمحافظات المعنية واستكمال اجراءات التأمين على الطائرات والطيارين.

وتشير التقارير الزراعية إلى ان فقدان وزارة الزراعة لاسطولها الجوي من الطائرات الزراعية خلق مشاكل كبيرة انعكست على تراجع انتاجية بساتين النخيل والحمضيات واعدادها في عموم محافظات العراق.

في اسواق الفواكه والخضراوات

استقرار في العرض وهبوط في الاسعار

بغداد / كريم الحمداني

حافظت اسواق الفواكه والخضراوات على استقرار اسعارها منذ مدة حيث لم تشهد اية زيادة طوال هذه المدة في ظل التلاشي النسبي لازمة الوقود (رغم ما بدا من تجددها مؤخراً) ومن خلال جولة استطلاعية سريعة في بعض اسواق بغداد الرئيسة تشير مؤشرات الاسعار إلى انها لا تزال محافظة على سقفها العام مع تدفق الفواكه والخضراوات من دول الجوار.

ففي سوق بغداد الجديدة يقول البقال حسن علي ان الاسعار حافظت على معدلاتها منذ مدة خاصة ان نتاج الموسم الزراعي وصل مرحلة الذروة في التسويق. فقد تراوحت بين "٢٥٠" ديناراً للطماطة و"٣٥٠" ديناراً للبطاطا و"٣٥٠" ديناراً للباذنجان و"٢٥٠" ديناراً للبصل و"٤٠٠" دينار للخيار اما الفواكه فقد كانت اسعارها "٥٠٠" دينار للعنب و"٧٥٠" ديناراً للمشمش و"١٠٠٠" دينار للخوخ و"٣٥٠" ديناراً للتفاح العراقي و"٢٥٠" ديناراً للرقي و"٣٠٠" دينار للبطيخ و"١٠٠٠" دينار للموز المستورد بعد ان كان سعره "١٥٠٠" دينار وقد استجاب للتراجع الواضح بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

اما البقال علاء محمد من سوق الكرادة فيقول على الرغم من كثرة طلبات المطاعم على الخضراوات وبالاخص الطماطة والبطاطا والباذنجان إلا انها حافظت على معدل اسعارها المعتادة ولم تشهد الا زيادات طفيفة لا تشكل الا نسبة ١ - ٣٪ مما تطلب عرض وتصريف كميات كبيرة من تلك المنتجات.

بينما اكد المواطن علي نصر ان المحافظة على اسعار الفواكه والخضراوات نشطت حركة التبضع بعد ركود دام مدة قصيرة بسبب ازمة الوقود وانعكاساتها على اسعار نقل الفواكه والخضراوات من مراكز ومكاتب البيع إلى الاسواق وانسيابيتها من قبل الفلاحين إلى تلك المراكز.

وفي سوق البياع اكد البقال احمد الساعدي ان الاسواق الشعبية هي الاكثر استقراراً في اسعار الفواكه والخضراوات عموماً وتكاد تكون الاسعار فيها متشابهة بيد ان المبالغات في صعودها يحدث في الاسواق المعروفة في الكرادة والمنصور وزيونة وشارع فلسطين المشهود لها.

شُح محتمل في امدادات النفط

لندن

قالت صحيفة فايننشال تايمز اللندنية إن إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لن يتمكن من تلبية طلب اقتصاد الدول الصناعية من النفط بعد نحو ١٥ سنة.

وأضافت الصحيفة أن مسؤولين سعوديين كبارا حذروا بشكل غير رسمي الحكومات الأميركية والأوروبية من شح محتمل للنفط في غضون ما بين ١٠ إلى ١٥ سنة.

ونقلت الصحيفة استنادا لتوقعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه مع السعر الحالي لبرميل النفط الذي حطم رقما قياسيا جديدا سيتعين على أوبك أن تزيد إنتاجها من ٣٠ مليون برميل يوميا إلى نحو ٥٠ مليون برميل. وانطلاقا من ذلك وحسب التقديرات السعودية فإن الفارق بين طلب النفط الذي ستتلقاه السعودية وإمكانياتها في الإنتاج يقدر بنحو ٤,٥ ملايين برميل يوميا.وتجاوز سعر برميل النفط الأميركي الخفيف عتبة الـ ٦٢ دولارا للمرة الأولى في المبادلات الإلكترونية في نيويورك وبلغ ٦٢,١٠ دولار بسبب المخاوف من تأثير الإعصار دنيس على خليج المكسيك.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨